البيرق
الجمعة 27-02-2009 العدد 19692
8

ورشة الهيئة المنظمة للاتصالات تحضيرا للحزمة العريضة

باسيل: يجب الاستفادة القصوى من البنى التحتية التي تمتلكها الاتصالات
شحادة: نعد لدفتر الشروط تمهيدا لاطلاق مزايدة خدمات الحزمة خلال اشهر

دعا وزير الاتصالات المهندس جبران باسيل الى الاستفادة القصوى من المباني والبنى التحتية التي تملكها الوزارة، بما يسمح للقطاع الخاص بالاستفادة منها مقابل مردود اضافي لخزينة الدولة فيما اعلن مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة، ان الهيئة تعكف على اعداد دفتر الشروط لخدمات الترخيص للحزمة العريضة الوطنية تمهيدا لاطلاق المزايدة الخاصة بها خلال الاشهر القادمة.

جاءت تصريحات باسيل وشحادة خلال ورشة عمل اقامتها الهيئة المنظمة للاتصالات امس في فندق جفينور – روتانا، في سياق التحضير لاطلاق خدمات الحزمة العريضة وتناولت توضيح شروط دخول الاملاك العامة واحتياجات المباني الجديدة في هذا الاطار.

وحضر الورشة المدير العام للاستثمار في وزارة الاتصالات رئيس اوجيرو الدكتور عبد المنعم يوسف، المدير العام للانشاء والتجهيز المهندس ناجي اندراوس، وممثلون عن وزراء وعن التنظيم المدني ومجلس الانماء والاعمار ومؤسسة كهرباء لبنان ونقابة المهندسين وتجار ومنشئي الابنية وغيرها من الجهات المعنية.

وكانت الورشة استهلت بكلمة ترحيب من عريف المناسبة رئيس وحدة تقنيات الاتصالات في الهيئة الدكتور عماد حب الله.

بدوره قال شحادة ان اهمية هذه الورشة تتجلى في كونها تعكس رؤية الهيئة المنظمة للاتصالات في ما يتعلق بتمكين لبنان من اطلاق خدمات الحزمة العريضة في اقرب وقت ممكن وتوصيل الالياف الضوئية الى المنازل والشركات خلال عامين او ثلاثة.

واوضح ان مجلس ادارة الهيئة اقر في ١٠ شباط الجاري نظام التراخيص الممنوحة لمقدمي الخدمات، نظام ادارة والترخيص للترددات كما وافق مجلس شورى الدولة على مشاريع الانظمة التالية بعد ابداء ملاحظاتها بشأنها: نظام الترابط، نظام القوة التسويقية الهامة، نظام نوعية الخدمات ومؤشرات الاداء الاساسية، ونظام الموافقة على انواع المعدات.

وقال ان خدمات الحزمة العريضة لا تتوافر الان في لبنان بكل تقنياتها بما فيها التلفزيون التفاعلي والفيديو

* باسيل واعضاء الهيئة المنظمة للندوة*

كونفرنس والتحكم بالابنية الذكية وغيرها من الخدمات والتي لا يمكن تأمينها للبنانيين والمقيمين الا من خلال ما تطرحه هذه الورشة.

مشروع استخدام الاملاك العامة

ولخص شحادة اهمية هذا المشروع في النقاط الاتية:

– سوف يسمح للبنان ان يكون لديه سوقا تنافسية للحزمة العريضة يعمل فيها عدد من شركات تبني شبكات الياف ضوئية وتتنافس لتقديم افضل الخدمات

– تسريع انتشار شبكات الالياف الجديدة جذريا فضلا عن كونه يخفض تكلفة انشائها لان الاعمال المدنية تعادل ٦٠ الى ٧٠ في المئة من تكلفة بناء هذه الشبكات.

– سيؤمن ذلك للدولة مردوداً أعلى، من خلال المزايدة على هذه الشبكات والحصول على عروض مرتفعة اكثر للرخص. اذ لا شك ان الشركة ستدفع اكثر لأن تكلفتها ستكون أقل بسبب وجود الشبكات اللازمة لتمديداتها. كما ستحصل الدولة على مداخيل سنوية من تأخير خدمة الوصول الى هذه المسالك والمجاري.

– سوف يسمح هذا المرسوم بتوصيل أشغال عامة مرة واحدة بدلاً من تعطيل حركة الناس واعمالهم مرات عدة.

– توضيح العلاقة بين مُقدّمي خدمات الاتصالات والادارات المختصة، عن طريق تحديد حقوق وواجبات كل منهم، بما ينعكس ايجاباً على سرعة إنشاء الشبكات عن طريق استخدام البنى التحتية الحالية.

– توضيح وتحديد دور الهيئة المنظمة في هذا الموضوع، بما يساعد على حل التباينات بين الادارات المختصة ومقدّمي الخدمات.

– تحديد أسس توزيع الاعباء والتعويضات والرسوم، بما يؤمّن واردات معقولة للادارات المختصة نتيجة لإشغال الاملاك العامة من جانب مقدّمي الخدمات.

ورأى الدكتور شحادة ان اهم ما في هذا المشروع انه يدخل لبنان في عصر «الحزمة العريضة»، ويضع لبنان على الخط السريع للالتحاق بالدول المتطورة.

مشروع البنى التحتية ضمن المباني

اما المشروع الثاني، بحسب شحادة، فتكمن اهميته في ما يلي:

– التحضير الاستباقي للمباني الجديدة لاستيعاب خدمات الاتصالات الجديدة.

– سهولة انتشار خدمات الحزمة العريضة فور انجاز شبكة النفاذ في المنطقة التي يقع فيها المبنى.

– إتاحة المجال امام شركات إنشاء الابنية كي تمنح الشقق والمكاتب الجديدة التي تبنيها، ميزة اضافية بتكلفة زهيدة جداً نسبة الى تكاليف البناء المجملة.

باسيل

من جهته دعا الوزير باسيل الى ضرورة الاستفادة القصوى من المباني والبنى التحتية التي تمتلكها وزارة الاتصالات، لا سيما في المناطق النائية، مشيراً الى ان هذه الوزارة قد تكون الاكثر غنى بين الوزارات الاخرى بالنظر الى الاصول والموجودات والشبكات التي تمتلكها.

ولفت الى ان الشبكات التي بدأ انشاؤها ولم تكتمل بعد يجب ان تأخذ في الحسبان تمديدات الاتصالات، لتجنّب الحفريات المتكررة والحدّ من الهدر، فضلاً عن تأمين مردود اضافي لخزينة الدولة مقابل الرسوم التأجيرية التي يمكن ان تجنيها من المستفيدين من الشبكات القائمة، علماً ان الاشغال المدنية تشكل الجزء الاساسي من تكاليف اقامة الشبكات.

وقال «طلبت من التنظيم المدني عبر وزارة الاشغال العامة والنقل ان تلحظ رخص البناء إنشاء صندوق خاص بخدمات الاتصالات كما هي الحال بالنسبة الى صندوق الكهرباء»، مضيفاً «كما طلبت من شركتي ألفا وأم.تي.سي ان تعتمد فوق المبنى الواحد هوائياً واحداً بدلاً من اثنين لكل واحدة منهما، وهذا ما يخفض التكاليف ويقلل الهدر في هذا المجال».

كما تحدث في الورشة ممثل وزير الداخلية المدير العام للشؤون البلدية والقروية خليل حجل، وسمر رمضان باسم المجلس الاعلى للتنظيم المدني.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"